ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الاعتبارات السياسية والتاريخية لإصلاح قطاع الدفاع في المملكة العربية السعودية

هاشم شبر

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الاعتبارات السياسية والتاريخية لإصلاح قطاع الدفاع في المملكة العربية السعودية

هاشم شبر *

مقدمة

تتمتع المملكة العربية السعودية بخامس أكبر ميزانية دفاعية في العالم في عام 2023، وهو مستوى الاستثمار في قطاع الدفاع الذي ميز المملكة على مدار معظم القرن الحادي والعشرين. مع إنفاق دفاعي يزيد قليلاً عن 70 مليار دولار في عام 2017، أنفقت الرياض في هذا المجال مبلغاً يفوق ما أُنفق من قبل الكيان الصهيوني [إسرائيل] وإيران مجتمعتين (قبل 7 أكتوبر 2023).[1] هذا الاستثمار الكبير في قطاع الدفاع، حتى بالمقارنة مع نظرائها ومنافسيها، يمكن تفسيره جزئياً بالتفاوت الاستراتيجي بين المملكة والجمهورية الإسلامية. من حيث الاستراتيجية العسكرية الكبرى، تلتزم الرياض بملاحقة التفوق في المنطقة لتحقيق أهدافها الأمنية، في حين يتم تحقيق الضرورات الأمنية لإيران ببساطة من خلال الاضطراب.[2]

وعلى الرغم من الافتراضات الشائعة حول القدرات العسكرية السعودية، فإن الإنفاق والاستثمار في قطاع الدفاع بالمملكة العربية السعودية قد أسفرا عن نتائج مهمة. وبوجود بعض من أكثر الدفاعات الجوية الأرضية تقدماً على مستوى العالم، إلى جانب مكونات قوية من القوات البرية والبحرية، فقد قطعت الرياض بلا شك خطوات حاسمة في بناء قدراتها العسكرية.[3] ومع ذلك، لا يزال النظام البيئي الدفاعي في المملكة غير كافٍ لتلبية احتياجاتها وأهدافها الأمنية بشكل كامل. وقد سلط خبراء مثل أنتوني كوردسمان الضوء باستمرار على نقاط الضعف والثغرات الحرجة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: الاعتماد على أنظمة ومعدات دفاعية أجنبية، وقاعدة تكنولوجية وصناعية دفاعية متخلفة، ونقص التماسك في كل من تخطيط الاستثمار الدفاعي والبنية المؤسسية العسكرية. في الوقت نفسه، يردد محللون مثل نيل بارتريك، المعروف بخبرته في قضايا الأمن بالخليج، مخاوف مماثلة بشأن التحديات الاستراتيجية التي تواجه المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

1 (April 18, 2023). Countries with the highest military spending 2021. Statista Research Department.
2 Hackett, J. Des Roches, D. (2023). Saudi Arabia's defence reform and theWest.
3 Ibid

* باحث خريج مدرسة باريس للشؤون الدولية ومحلل دفاعي وأمن دولي ينشر في الشؤون الجيوسياسية والاقتصادية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص.

لقد أدى هذا الافتقار إلى التخطيط والقيادة وإدارة الموارد إلى عمليات شراء أسلحة مدفوعة بدوافع سياسية دون وجود ضرورة استراتيجية، فضلاً عن الفساد الناتج عن نقص الشفافية فيما يتعلق بواردات الأسلحة وبرامج التعويض.[4] وكانت بعض العواقب شبه هزلية؛ فعلى سبيل المثال، تستخدم المملكة العربية السعودية حالياً تسعة أنواع مختلفة من البنادق في قواتها المسلحة، وبعضها غير قابل للتشغيل المتبادل، أي أن قطع الغيار تختلف من نوع إلى آخر. وهناك عواقب أخرى أكثر خطورة، مثل إعطاء الأولوية الخاطئة للقوة الجوية على حساب القدرات البحرية، مما أعاق حرية المملكة في التحرك في الخليج. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة، الشريك الدفاعي الرئيسي للمملكة وأكبر مورد لأنظمة الأمن في الرياض، تمتلك القاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية الوحيدة التي لا تعاني من عوائق اقتصادية تمنعها من تصدير أنظمتها.[5] ويمكن لهذا الشريك الدفاعي الرئيسي أن يوقف تصدير الأنظمة التي تعتمد عليها المملكة بناءً على اعتبارات سياسية أو استراتيجية بحتة.[6] وبالتوازي مع هذه الأخطاء الفادحة في تخصيص الموارد الاستراتيجية، فإن النظام البيئي المؤسسي للقوات المسلحة الملكية السعودية غير منظم، ويتسم بالتكرار المبالغ، ويفتقر بشكل خطير إلى الهيكل المتكامل للقيادة والسيطرة الضروري للحرب الشاملة. مثال على هذه الفوضى المؤسسية هو تشغيل المملكة العربية السعودية لجيش يضم 75 ألف رجل وحرس وطني يضم 100 ألف رجل، يتبعان لهيئتين تنفيذيتين مختلفتين «دون وجود مبرر واضح حالياً لتمويل كليهما».[7]

تُعد معالجة نقاط الضعف والثغرات داخل قطاع الدفاع السعودي جانباً أساسياً، وإن كان يُتجاهل غالباً، في برنامج التنمية المميز للمملكة العربية السعودية، رؤية 2030. تسعى استراتيجية الرياض الشاملة لإعادة تشكيل قطاع الدفاع إلى تبسيط وظائف الأمن، وإدخال ‹الترابط› في هيكل القيادة، وبناء قاعدة تكنولوجية وصناعية دفاعية محلية ومرنة لتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب وتوليد فرص العمل.[8] ومع ذلك، بعد مرور سبع سنوات على إطلاق رؤية 2030

لا تزال المملكة العربية السعودية بعيدة كل البعد عن المسار الصحيح لتحقيق أي من

4 Cordesman, A. H. (March 13, 2018). Military Spending: The Other Side of Saudi Security.

5 Hackett, J. Des Roches, D. (2023). Saudi Arabia's defence reform and the West.

6 Ibid

7 Cordesman, A. H. (March 13, 2018). Military Spending: The Other Side of Saudi Security.

8 (26 April, 2016). Full text of Saudi Arabia's Vision 2030. Al-Arabiya.

إصلاحاتها أو أهدافها المتعلقة بالدفاع والأمن. القوات المسلحة السعودية لم تدمج بعد في قيادة عمليات مشتركة، وصناعة الدفاع الناشئة بعيدة كل البعد عن القدرة على الاستجابة لـ 50% من الإنفاق الدفاعي للمملكة بحلول عام 2030. هذا الوضع يدعو إلى استكشاف العوامل السياسية والتاريخية التي أثرت في هيكل قطاع الدفاع السعودي، وكيف شكلت هذه العوامل جهود الإصلاح الدفاعي الحالية في المملكة ضمن إطار برنامج رؤية 2030 لولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

على الرغم من أن الأدبيات المتعلقة بقطاع الدفاع في المملكة العربية السعودية والإصلاحات المقترحة في إطار رؤية 2030 غنية نسبياً من حيث تحليلها التجريبي للهندسة المعمارية والتطور الملحوظ للقطاع، إلا أنها تفتقر إلى السياق التاريخي والنظري. تهدف هذه الورقة إلى وضع الأدبيات القائمة حول إصلاح قطاع الدفاع السعودي ضمن تحليل سياسي مقارن لبنية النظام في المملكة. أعتقد أن نظام توزيع السلطة في المملكة، بالإضافة إلى تصور النظام التاريخي للتهديدات التي تشكلها أجهزته الأمنية، قد أدى إلى إنشاء علاقات شخصية وشبكات غير رسمية قائمة على الأبوية (المحسوبية)، والتي أسفرت بدورها عن تطوير استراتيجيات لمنع الانقلابات. الهدف من هذا الإطار التحليلي هو دراسة الظروف والاعتبارات السياسية التي أثرت على بنية قطاع الدفاع في المملكة وكيفية استمرارها في تشكيل تطور إصلاحه في عهد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للمملكة. تأمل هذه الورقة، من خلال تشريح النظام السياسي والعسكري للمملكة، أن تسلط الضوء على التحديات التي تواجه المملكة في تحقيق أهدافها الدفاعية والأمنية، وبالتالي المساعدة على توجيه الخطاب النظري والأيديولوجي الحالي حول سياسة الدفاع والأمن في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري

يتطلب الإطار التحليلي المقترح لموضوع إصلاح الدفاع السعودي تعريفاً ملموساً، على الرغم من إعادة تصوره، للدولة ضمن السياق الإقليمي للخليج. يستند هذا التعريف إلى تصور جويل مجدال للدولة كـ «مجال للقوة»، يتألف من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية التي تتنافس لتشكيل سياسات وموارد كيان غير متجانس داخل إقليم معين والتأثير فيها.[9] يكتسب تعريف مجدال قيمة خاصة بتأكيده على الطبيعة الديناميكية والمتنازع عليها للدولة، التي تتوازى وتكمل توازن القوة وتوزيعها بين آل سعود ومجموعات المصالح المختلفة التابعة لهم،

9 Migdal, J. S. (1988). Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World.

بالإضافة إلى تفاعلها مع شبكات الأبوية (المحسوبية) الرسمية وغير الرسمية. هذا التعريف ينتقل إلى تعريف النظام في سياق المملكة العربية السعودية، من خلال تفسير روجر أوين لتأثير استمرار أشكال ما قبل الحداثة من التنظيم السياسي، حيث يصعب تحديد الفصل بين النظام والدولة بالمعنى البيروقراطي الفيبري[10]، بسبب الحكم الشخصي وتبعية جهاز الدولة لشبكات السلطة والمحسوبية خارج الهياكل الرسمية.[11] يجب التعامل مع نظام آل سعود والدولة السعودية كمزيج يؤدي إلى نقص في المؤسسية داخل عمليات صنع السياسة والقرار في الدولة، مما يستبدل الإجراءات البيروقراطية الرسمية بنظام سلطة مركزي وشخصي. وفي جوهره، فإن آل سعود هم الدولة.

تعتبر النزعة الأبوية (المحسوبية) والتوازن كاستراتيجية لمنع الانقلابات من الخصائص الأساسية للهندسة المعمارية والنظام البيئي لجهاز الأمن وقطاع الدفاع في المملكة العربية السعودية، ولهما تأثير جدلي على بنية قطاع الدفاع. يتأسس تعريف للنزعة الأبوية (المحسوبية) على توصيف جيمس كوينليفان للكتلة الأساسية للعمل السياسي؛ وبالتالي الحكم في المملكة، حيث يصورها كـ«مجتمع من الثقة» مبني على التسويات التي يوفرها النظام.[12] يستند هذا التوصيف إلى تعريف ماكس فيبر للنزعة الأبوية (المحسوبية) ويضعها في سياقها بترجمة توفير التسويات إلى «الاستخدام الشخصي والتقديري للسلطة»، الذي يغذي المفهوم الفيبري.[13] من ناحية أخرى، تُعرف استراتيجية منع الانقلاب بأنها تجزئة السلطة القسرية للدولة وتوزيعها من خلال أجهزة أمنية متعددة تتداخل في التفويضات والتوجيهات لتخفيف مخاطر الانشقاق والإطاحة بالهيكل السلطوي. الوظائف الأساسية للتوازن تشمل إعاقة التنسيق بين قوات الأمن وخلق منافسة داخل المؤسسات، مما يحفز مقاومة محاولة الانقلاب من أي قوة أمنية.[14] النتيجة المترتبة على استخدام هذه الاستراتيجية المانعة للانقلاب داخل هياكل الحكم والسلطة الأبوية (المحسوبية) هي إيجاد قوات أمنية متنافسة مختلفة

10 2006) ماكس فيبر. ويكيبيديا. (June 7, ويكيميديا, ا. ف. م.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B3_%D9%81%D9%8A%D8%A8%D8%B1

11 Owen, R. (2004). State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East (3rd ed.).

12 Quinlivan, J. T. (1999). Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East. 135.

13 Charrad, M. M., & Adams, J. (2011). Introduction: Patrimonialism, Past and Present. 6-15.

14 De Bruin, E. (November 19, 2020). Counterbalancing and Coups d'État. Oxford Research Encyclopedia of Politics.

تمثل الانتماءات القبلية التي تشترك في أوجه تقارب مختلفة مع مراكز الثقل داخل النخبة الحاكمة من عشيرة آل سعود. وهذا التداخل الجدلي له آثار خطيرة على أي إصلاحات مقترحة لقطاع الدفاع، لأن هذه السياسات لها تأثير مباشر على شبكات المحسوبية غير الرسمية، والتي قد تواجه تداعيات على استقرار النظام.

تشكيل هيكل السلطة في المملكة العربية السعودية وأثره في بنية قطاع الدفاع.

يمكن إرجاع تأسيس شبكة من هياكل السلطة غير الرسمية والشخصية خارج الدولة، ونظام توازن القوى الذي نشأ بعد وفاة الملك عبد العزيز، إلى تجربتين محوريتين. أولاً، خلال فترة حروب آل سعود التوحيدية بين عامي 1902 و1932، تم تشكيل نظام متعدد الأوجه من التحالفات التي استمرت آثارها طوال عهد أسرة آل سعود. ثانياً، أدى الصراع على السلطة بين الملك سعود والملك فيصل، الذي وقع بعد وفاة الملك عبد العزيز، إلى إنشاء الأطر الأولية للصعود والعادات الملكية.[15] هذه التجارب، المتشابكة مع إرث الهياكل الاجتماعية العربية التقليدية وروابط القرابة التي وصفها أوين (Owen)، خلقت نظاماً لانتقال السلطة يؤكد بشدة على أهمية العلاقات الشخصية وشبكات المحسوبية. وبالتالي، فإن صعود ملك جديد في غياب آلية راسخة للخلافة كان يعتمد على قدرته على التنقل عبر شبكة المصالح المتنافسة والتحالفات الخارجية للدولة. وفقاً لكوينليفان، فإن تطوير هذه الشبكات، أو «مجتمعات الثقة» كما يصفها، يعتمد على ما إذا كانت المجموعة الحاكمة قادرة على توفير الموظفين بشكل مستقل ليس فقط للإدارة المركزية للدولة ولكن أيضاً لمؤسساتها الأمنية والعسكرية. في حالة آل سعود، الذين يشكلون 0.2% فقط من سكان المملكة، توازن شبكة التحالفات الولاءات والمصالح القبلية من أجل تغذية أجهزتها الأمنية بعناصر موثوق بها من عامة السكان.[16] هذا الإرث ساهم في الوجود الدائم لهياكل السلطة غير الرسمية والشخصية، وفي الصعوبات المصاحبة للتمييز بين الدولة والنظام. يقسم المرزوقي التطورات في بنية سلطة آل سعود إلى ثلاث مراحل: (1) توازن متعدد الاتجاهات ناتج عن صراع 1964 بين الملك سعود والملك فيصل، الذي خلق مراكز متعددة للسلطة مع الأخير كمركز ثقل؛ (2) توازن ‹الهيمنة المتعددة›

15 Al-Marzouki, M. (January 25, 2015). Transition of Power in the Saudi Ruling House. 5-7.

16 Quinlivan, J. T. (1999). Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East. 135–138.

حيث تم موازنة مراكز القوة بدون عنصر مهيمن بعد اغتيال فيصل في عام 1975؛ و(3) توازن القوى «الهرمي» الحالي الذي بدأته إصلاحات الملك عبد الله في 2006، والذي شهد صعود وزارتي الداخلية والدفاع جنباً إلى جنب مع الحرس الوطني للهيمنة.[17] هذا التطور الأخير أدى إلى تغيير بنية السلطة داخل النظام السعودي ومنح قوات الأمن نفوذاً كبيراً على انتقال السلطة بين الأجيال القادمة، وهو تطور خطير بالنظر إلى الافتقار التاريخي للمملكة إلى السيطرة على قواتها المسلحة. في العقدين التاليين لوفاة الملك عبد العزيز في الخمسينيات، شهدت المملكة عدة محاولات انقلابية من تدبير أفراد العائلة المالكة وضباط عسكريين.[18]

في محاولة للتخفيف من خطر الإطاحة بالنظام، كانت عناصر رئيسية من أجهزة الأمن السعودية، وخاصة وزارة الداخلية والحرس الوطني السعودي، راسخة بعمق في شبكات غير رسمية من المحسوبية. وقد تم تجنيد أفراد هذه المنظمات بشكل غير متناسب من القبائل والمناطق التي يعتبرها النظام مخلصة بشكل خاص وبالتالي يجب استيعابها.[19] وقد دعم ذلك أيضاً استخدام استراتيجية منع الانقلاب من خلال موازنة المؤسسات الأمنية المتداخلة، التي توجد لمراقبة بعضها البعض والقدرة على معارضة بعضها البعض. والنتيجة هي تجزئة المؤسسة الأمنية، والتي تتجلى في قوتين بريتين منفصلتين: الحرس الوطني السعودي، الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى الملك، والقوات البرية الملكية السعودية، التي تخضع لوزارة الدفاع. وعلاوة على ذلك، تظل قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية، التي تم دمجها في هياكل حلف شمال الأطلسي، منفصلة سواء من الناحية المؤسسية، أو من حيث القيادة العملياتية.[20] وعلى هذا فإن استقرار النظام وموقف الفصيل الحاكم يعتمدان على قدرتهما على الحفاظ على التوازن الهش القائم على روابط الولاء الشخصي مع القبائل التي تتألف منها قوات الأمن المختلفة.[21] ونتيجة لهذا فإن التهديدات الأكثر أهمية لحكم آل سعود في شبه الجزيرة العربية كانت النزاعات الداخلية، التي تعمل على استقطاب قوات الأمن، وتشجيع المنافسين

17 Al-Marzouki, M. (January 25, 2015). Transition of Power in the Saudi Ruling House.

18 Gause, G. F. (December, 2011). Saudi Arabia in the New Middle East. 7.

19 Ibid. 7

20 Hackett, J. Des Roches, D. (2023). Saudi Arabia's defence reform and the West.

21 Quinlivan, J. T. (1999). Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East. 138.

على حشد الدعم، بل وحتى فتح الفرص أمام الجهات الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة.[22]

في ظل هذه الظروف، يواجه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ظاهرة متناقضة في أثناء مواصلته لعملية مركزية السلطة. إذ يصبح الشروع في الإصلاحات العسكرية الأساسية أكثر جدوى مع تركيز السلطة بشكل أكبر في شخصه، لكن تنفيذ هذه الإصلاحات يصبح أكثر صعوبة بسبب شبكات المحسوبية غير الرسمية والتوازنات التي تشكل عناصر أساسية لاستقرار النظام.[23] تحقيق هدف رؤية 2030، المتمثل في قيادة العمليات المشتركة، يعني زعزعة استقرار بنية قطاع الدفاع التي تم تأسيس توازن القوى الحالي عليها، وهو إنجاز أصبح أكثر خطورة منذ إصلاحات عام 2006 وصعود الأجهزة والمؤسسات الأمنية إلى قمة «هرم السلطة» في المملكة العربية السعودية. من حيث أهداف هيكل القيادة، تبدو الإصلاحات التي ينفذها الأمير محمد بن سلمان في قطاع الدفاع موجهة أكثر نحو تعزيز السيطرة على مجموعات المصالح المختلفة داخل الأجهزة الأمنية، حيث أصبح «الترابط» مرادفاً للقضاء على مراكز ثقلها داخل هيكل السلطة.

تأثير هيكل السلطة في المملكة والاعتبارات السياسية على مسار إصلاح قطاع الدفاع.

في ظل السياق التاريخي والاعتبارات السياسية الحالية، يجد ولي العهد محمد بن سلمان نفسه مضطراً لمتابعة استراتيجيات تعزيز السلطة التي تهدف إلى إيجاد توازن في القوى ضمن النظام المعقد من التحالفات والروابط القبلية العائلية داخل الأجهزة الأمنية. يكشف النمط السلوكي الناشئ عن اتجاه مخالف لمستويات «الترابط» غير المسبوقة المذكورة في رؤية 2030، حيث يظل الإطار الاستراتيجي العام للأمير محمد بن سلمان متأصلاً في المخاوف التي عبر عنها أسلافه بشأن احتمالات التمرد العسكري.[24] بينما كان هذا القلق عاملًا رئيسياً في تأسيس الحرس الوطني السعودي بواسطة الأمير عبد الله قبل أكثر من خمسة عقود، فإن استقلال الحرس الوطني عن وزارة الدفاع وولاء المجموعة القبلية المميزة التي يتألف منها لعائلة عبد الله يمثلان اليوم تحدياً لعملية تعزيز سلطة ولي العهد. يعتبر البعض أن الحديث عن الترابط والتكامل بين جميع فروع القوات المسلحة يمثل ستاراً لتقويض القوة المهمة التي تراكمت لدى الحرس الوطني قبل تولي الملك سلمان العرش في

22 Gause, G. F. (December, 2011). Saudi Arabia in the New Middle East. 11.
23 Patrick, N. (May 21, 2018). Saudi Arabia's efforts at reforming its armed forces may be more about politics and PR than substantial change.
24 Ibid

عام 2015. في الوقت الراهن، وفي محاولة لعدم إثارة شبكات المحسوبية التي يعتمد عليها، يحافظ الأمير محمد بن سلمان على استقلال هذه المؤسسة عن وزارة الدفاع. غير أنه قد ضمن أن يظل الأمير الصغير الذي يشغل حالياً منصب الرئيس الرسمي للحرس مصدراً غير محتمل للمعارضة إذا ما سعى ولي العهد لتوسيع نفوذه على الحرس.[25] علاوة على ذلك، على الرغم من أن الحرس الوطني لا يواجه الاندماج حالياً، إلا أنه يخضع لضوابط إنفاق أكثر صرامة مقارنة بوزارة الدفاع، ويفتقر إلى أنظمة حيوية مثل الدبابات، مما يجعله غير قادر عسكرياً على القيام بدوره المنوط به كقوة لأمن النظام.[26] في حين أن الحذر من تنفير القاعدة القبلية للحرس الوطني سمح بالحفاظ على استقلاله، نجح ولي العهد في تقليص سلطة وزارة الداخلية من خلال استيعاب الكثير من وظائفها الحيوية في هيئة حديثة الإنشاء. تم نقل مسؤوليات وزارة الداخلية في مكافحة الإرهاب إلى رئاسة أمن الدولة التي تأسست حديثاً في عام 2017، بينما تم دمج جهاز الاستخبارات الداخلية للوزارة، إدارة التحقيقات العامة أو المباحث، تحت إشراف هذه الرئاسة الجديدة.[27] تثير رئاسة أمن الدولة الناشئة، التي تمتلك أيضاً ثلاثة فروع من «القوات الخاصة»، إحداها تضم جناح طيران [بشكل غير قابل للتفسير]، المزيد من الشكوك حول التزام الأمير محمد بن سلمان الحقيقي بالعمل المشترك، حيث يبدو أن المؤسسة الناشئة تحتل دوراً مماثلاً للدور الذي كان يؤديه الحرس الوطني لفرع عبد الله من العائلة المالكة.

نجاح ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في تنفيذ إصلاحات قطاع الدفاع يعتمد بشكل كبير على بناء النظام البيئي حول القاعدة التكنولوجية والصناعية الدفاعية النامية في السعودية. بفضل نشأة صناعة الدفاع المحلية، استطاع الأمير محمد بن سلمان تأسيس مؤسسات وهيئات بعيدة نسبياً عن الاعتبارات التاريخية والسياسية التي عادة ما تعيق الإصلاح في القوات الأمنية. من بين هذه الهيئات، تم إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في 2017 لمواجهة المخاطر التكنولوجية، وتأسيس الهيئة العامة لتطوير الدفاع (النظير للمديرية العامة للتسليح في فرنسا) في 2021 للإشراف على الاستثمارات طويلة الأمد في البحث والتطوير بالقطاع الدفاعي.[28] هذه المرونة في المؤسسات

25 Ibid

26 Patrick, N. (November 14, 2019). Saudi Arabia's Elusive Defense Reform.

27 Patrick, N. (May 21, 2018). Saudi Arabia's efforts at reforming its armed forces may be more about politics and PR than substantial change.

28 (2022). Saudi Arabia targets increase in defence R&D spending. Oxford Business Group.

الناشئة سمحت للصناعة الدفاعية السعودية بتطوير شراكات سريعة مع عمالقة الدفاع الغربيين مثل إيرباص (Airbus) وفيجياك إيرو (Figeac Aero) ورايثيون (Raytheon). وبحلول عام 2022، تمكنت المملكة العربية السعودية من توقيع 12 مذكرة تفاهم بقيمة تصل إلى نحو 8 مليارات دولار، وهو ما يبرز فرص الاستثمار في صناعة الدفاع السعودية.[29]

رغم هذا النجاح الأولي، يواجه بناء صناعة دفاع محلية مكتفية ذاتياً في اقتصاد يعتمد بشدة على النفط، مثل السعودية، عقبات كبيرة بسبب تقلبات أسعار السلع الأساسية. هذا التقلب يخلق أسساً اقتصادية غير مستقرة، مما يعرقل قدرة السعودية على تحقيق استقرار مالي طويل الأمد ضروري للاستثمار المستمر في البحث والتطوير ولدعم طلب محلي متسق يلبي الاحتياجات الدفاعية للرياض.[30] كما تفتقر السعودية إلى بعض المتطلبات الأساسية لتطوير صناعة دفاع متقدمة وتنافسية، مثل افتقارها لوجود مهندسين محليين ذوي مهارات عالية، مما يعوق القدرة على تجميع أنظمة فعالة دون هدر كبير، وقد يؤدي إلى فوائد ملموسة قليلة من حيث خلق فرص العمل.[31]

وأخيراً، لتجنب تحول صناعة الدفاع إلى قطاع آخر مدعوم من الحكومة ومعتمد على عائدات النفط، يجب أن تكون صناعة الدفاع في السعودية إما متقدمة تكنولوجياً أو فعالة من حيث التكلفة لتنافس في الأسواق العالمية. ولكن، نظراً للسوق المحلية المحدودة والقيود التكنولوجية ورأس المال البشري التي تعاني منها قاعدتها الصناعية الدفاعية حالياً، تواجه السعودية تحديات كبيرة في الدخول إلى السوق العالمية في المستقبل القريب.[32]

يكشف فحص مسار إصلاح القطاع في الرياض عن تعقيدات الاعتبارات السياسية المتعلقة بإعادة تشكيل البنية المؤسسية لقوات الأمن في المملكة العربية السعودية. في ظل الحاجة إلى مراعاة الانتماءات القبلية، وشبكات المحسوبية غير الرسمية، والولاءات الشخصية، قام ولي العهد محمد بن سلمان بتعزيز السلطة داخل شبكة العلاقات الأبوية (المحسوبية) بدلاً من تعزيز الترابط الحقيقي أو الفعال فيما يتعلق بجهاز الأمن والمؤسسة في المملكة. وعلى النقيض من ذلك، وعلى

29 Ibid
30
31 Cordesman, A. H. (March 13, 2018). Military Spending: The Other Side of Saudi Security.
32 Rettig, E. (July 13, 2016). Can Saudi Arabia Cook a Homemade Defense Industry?

الرغم من الأساس الاقتصادي الضعيف لتطويرها، فقد حقق ولي العهد محمد بن سلمان نجاحاً في تعزيز القاعدة التكنولوجية والصناعية في المملكة، جزئياً من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات خالية من الاعتبارات التاريخية والسياسية المذكورة أعلاه، والتي كانت تعيق جوانب أخرى من إصلاحات رؤية 2030.

الخاتمة

تلعب الاعتبارات السياسية والتاريخية النابعة من تأسيس الدولة السعودية وتوازن القوى فيها دوراً كبيراً في تشكيل مسار إصلاح قطاع الدفاع تحت القيادة الفعّالة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان. قد نجحت بعض مبادرات الأمير في إنشاء مؤسسات تتجنب استراتيجيات منع الانقلاب والوصاية الأبوية (المحسوبية) التي كانت تطبع المؤسسات الدفاعية الموجودة سابقاً داخل الدولة، إلى حد ما. ومع ذلك، لا تزال عملية توطيد السلطة التي بدأت في عام 2015 بعيدة عن الاكتمال، ولا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه القيادة الفعّالة للعمليات المشتركة والسيطرة الكاملة للديوان الملكي على الأجهزة الأمنية.

لا يزال الاغتراب المحتمل للقاعدة القبلية يمثل عقبة كبيرة، مع استمرار الدعم في مقابل التكيف كمصدر حيوي للاستقرار للنظام السعودي. تمثل الشبكات المحسوبية الراسخة والروابط الشخصية للولاء، التي تميزها، حواجز كبيرة أمام توطيد السلطة الحقيقية، وقد تقوض أي هدف، معلناً كان أو غير معلن، لإنشاء هياكل قيادة دفاعية فعّالة ومتكاملة.

على الرغم من الرؤية الطموحة والبعيدة المدى التي حددها الأمير محمد بن سلمان لقطاع الدفاع السعودي، فإن الاعتبارات السياسية المرتبطة ببناء هياكل السلطة وعمليات انتقال السلطة ستستمر في لعب دور مهم في تشكيل مسار الإصلاح. ومع ذلك، فقد أرست المبادرات التي قام بها ولي العهد بالفعل الأسس لتحول محتمل في قطاع الدفاع في الرياض. ويعتمد نجاح الإصلاحات المستقبلية على القدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات تعزيز الدولة وتحديات الحفاظ على استقرار النظام في السياق الاجتماعي والسياسي الفريد للمملكة.

تساهم الأفكار المكتسبة من هذا البحث في تعميق فهم طبيعة قطاع الدفاع ضمن هياكل

الحوكمة القائمة على النزعة الأبوية. وبينما تواجه العديد من الدول في المنطقة تحديات مماثلة، فإن الدروس المستفادة من رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والإصلاحات الجارية في قطاع الدفاع تقدم فرصة لصانعي السياسات والعلماء لتشريح تمثيل تجريبي ومعاصر يوضح كيفية التعامل مع التضاريس المعقدة للحوكمة الأبوية وتنفيذ استراتيجيات فعّالة للإصلاح.

المراجع

- Al-Marzouki, M. (January 25, 2015). Transition of Power in the Saudi Ruling House.Al-Jazeera Center for Research. link

- Charrad, M. M., & Adams, J. (2011). Introduction: Patrimonialism, Past and Present.

The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 636, 6–15. link

- Cordesman, A. H. (March 13, 2018). Military Spending: The Other Side of SaudiSecurity. Center for Strategic and International Studies. link

- (April 18, 2023). Countries with the highest military spending 2021. Statista Research Department.

❖ link

❖ De Bruin, E. (November 19, 2020). Counterbalancing and Coups d'État. Oxford Research Encyclopedia of Politics. Oxford University Press. link

❖ Gause, G. F. (December, 2011). Saudi Arabia in the New Middle East. Council onForeign Relations. Special Report No. 63. link

❖ Hackett, J. Des Roches, D. (2023). Saudi Arabia's defence reform and the West. International Institute for Strategic Studies. link

❖ Migdal, J. S. (1988). Strong Societies and Weak States: State-Society Relations andState Capabilities in the Third World. Princeton University Press. link

❖ Owen, R. (2004). State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East

(3rd ed.). Routledge. link

❖ Patrick, N. (May 21, 2018). Saudi Arabia's efforts

at reforming its armed forces maybe more about politics and PR than substantial change. Carnegie Endowment for International Peace. link

- Patrick, N. (November 14, 2019). Saudi Arabia's Elusive Defense Reform. CarnegieEndowment for International Peace. link

- Quinlivan, J. T. (1999). Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the MiddleEast. International Security, 24(2), 131–165. link

- Rettig, E. (July 13, 2016). Can Saudi Arabia Cook a Homemade Defense Industry?

The National Security Review. link

- (2022). Saudi Arabia targets increase in defence R&D spending. Oxford BusinessGroup. link